

النيابة التركية تحيل 12 ضابط للمحاكمة وتطالب باعتقالهم



الأربعاء 3 سبتمبر 2014 12:09 م

نافذة مصر - وكالات

استمرارا لسياسة التطهير التي تقوم بها الحكومة التركية فقد تقرر إحالة 12 ضابط شرطة للمحاكمة وتطلب اعتقالهم مع إطلاق سراح أحدهم ولكن بشكل مشروط .
جاء ذلك عقب الاشتباه في انتمائهم إلى "الكيان الموازي"، الذي تتهمه الحكومة التركية بالتغلغل في سلكي الشرطة والقضاء

وتوجه النيابة لهم تهم "إساءة استغلال الوظيفة"، و"تزوير مستندات رسمية"، و"محاولة الإطاحة بحكومة الجمهورية التركية بالقوة، أو منعها من أداء مهامها جزئيا، أو كليا"، و"التجسس"، و"انتهاك الخصوصية".

وحسب الأناضول فإن من بين من قررت النيابة إحالتهم إلى المحكمة بطلب الاعتقال، المدير السابق لشعبة مكافحة الجرائم المالية في مديرية أمن إسطنبول "يعقوب سايعيغلي"، في حين كان النائب السابق لمدير أمن إسطنبول "ماهر تشاقالي" بين من قررت النيابة إطلاق سراحهم

ورجال الشرطة هؤلاء كانوا بين مجموعة من 33 رجل شرطة، صدر بحقهم أمر توقيف للاشتباه في انتمائهم للكيان الموازي، وألقت قوات الأمن التركية القبض عليهم أول أمس، في حملة أمنية شملت إسطنبول و16 ولاية تركية

يشار إلى أن الحكومة التركية، تصف جماعة "فتح الله غولن"، المقيم في الولايات المتحدة الأميركية بـ "الكيان الموازي"، وتتهمها بالتغلغل في سلكي الشرطة، والقضاء، والوقوف وراء حملة الاعتقالات، التي شهدتها تركيا في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2013، بذريعة مكافحة الفساد، كما تتهمها بالوقوف وراء عمليات تنصت غير قانونية، وفبركة تسجيلات صوتية